

تقرير هدم البيوت للعرب في النقب

2013 / 2012

منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية
פורום דו-קיום בנגב לשיויון אזרחי
Negev Coexistence Forum for Civil Equality



Produced with
kind help from
the EU

ملخص

في عام 2012 والنصف الأول من عام 2013 هدم 1376 منزلا في منطقه الجنوب، حيث تم هدم 926 منها في عام 2012 و 450 منزل هدمت حتى شهر تموز 2013. غالبية المنازل التي تم تدميرها في هذه الفترة هي في منطقه الجنوب. 1261 منزل والتي تشكل 91% من المنازل التي هدمت هي من القرى البدوية في المنطقة.

تم هدم 620 منزلا، حيث ان الغالبية العظمى من المنازل المدمرة هدمت عن طريق استخدام أوامر هدم إدارية. حيث أجري تنفيذ 554 أمر هدم من خلال استخدام قوة معززة. 551 أمر هدم، والتي تشكل 99.5% من أوامر الهدم الإدارية، وزعت لسكان بدو.

وفقا لسياسة إدارة أراضي إسرائيلي تم إجبار السكان الذين دمرت بيوتهم بدفع النفقات الخاصة للهدم. أصبح التهديد من دفع تكلفة الهدم من قبل السلطات أكثر واقعية، والعديد اختاروا تدمير منازلهم بأنفسهم. هذه السياسة أصبحت متداولة في المنطقة منذ سنة ونصف، عندما تم تدمير 636 منزلا للمواطنين البدو من قبل أصحابها.

من ضمن موجات الهدم المكثفه هدمت هذه السنة أحياء بأكملها، خلافا للسنوات الماضية التي دمرت فيها مباني منفردة. في هذه السنة نرى مجددا هدم مناطق

بأكملها. في عتير قرية غير معترف بها، هدمت 8 مباني في شهر أيار الأخير وتم اقتلاع المئات من أشجار الزيتون.

أيضا بدأت سلطات التنفيذ في السنوات الأخيرة بتنفيذ سياسة أوامر الهدم الإدارية لمباني قديمه التي يتم تجديدها ولو بتجديد بسيط جدا. على سبيل المثال، في احدى القرى التي تقع شمالا من الطريق 31 (بئر السبع - عراد)، قد تم هدم مبنى متواجد منذ 20 عاما، وذلك بسبب إضافة القصدير لمبنى من الطوب لكي يكون جاهزا لفصل الشتاء. عمليات الهدم تنفذ في إطار الترميم والتجديد، وبذلك تمت عمليه الهدم ولم يتم توسيع المبنى.

عمليات الهدم خلال هذه السنة و قعت في ظل تعزيز مخطط برافر الذي تم بقرار الحكومة في سبتمبر 2011 وبالقراءة الأولى في الكنيست في يونيو 2013. في إطار مخطط برافر تم نقل أموال لمديره تطبيق المخطط وللجنة تنظيم الاستيطان البدوي في النقب. منها أموال طائلة مكرسه لإجراءات التنفيذ والتي بواسطتها تم تأسيس " مديرية تنسيق إجراءات التنفيذ. ومن وظائفها تنسيق الإجراءات وجميع قوات التنفيذ في النقب. إحدى هذه القوات الشرطة والتي اطلق عليها اسم وحده "يواف" تحت قيادة اللواء يوسي غولان. تم تشكيل هذه الوحدة في العام الماضي ومجهزه بأسلحة، وطائرات الهليكوبتر. تتضمن هذه الوحدة حاليا نحو 150 مقاتلا وسوف تستمر في تجنيد مقاتلين مدربين على استخدام السلاح، من أجل الحصول على القوة التي يبلغ عددها نحو 400 شرطي.

هدم المنازل هي جزء من محاولة الحكومة لتجميع جميع السكان بدو النقب في مدن فقيرة ومهمشة، من أجل تطهير الأراضي للاستيطان اليهودي في المناطق الريفية، وذلك موجود بالفعل بوفرة في النقب. هذه السياسة عنصرية وتمس نسيج الحياة في النقب.



هدم بيت عائلة الزيدانة في قرية خربة الباعل

جدول المحتويات

- 1.....ملخص
1. مقدمة.....6
2. وقائع السلب، التهميش وعدم الاعتراف- السياسة الاسرائيلية حول الأراضي
تجاه البدو في النقب9
3. هدم المنازل.....16
- 3.1 هدم المنازل في النقب
تحديث لعام 2012 وحتى منتصف عام 2013.....17
- 3.2 التدمير المتكرر للقري الغير معترف فيها.....20
- 3.3 أوامر الهدم الإدارية بسبب التجديدات23
- 3.4 هدم السكان لمنازلهم بأيديهم.....25
- 3.5 حراثة محاصيل.....26
4. الاستخدام المفرط للقوة من قبل وكالات إنفاذ القانون.....27
- 4.1 مديرية التنسيق وتنفيذ قانون العقارات والسلطة التنفيذية.....27
- 4.2 وحدة يوآف.....30
5. ملخص.....31

1. مقدمة

كل عام ينشر منتدى التعايش السلمي في النقب تقرير لمسح عمليات هدم منازل المواطنين البدو في النقب، وتركيزاً على الهدم في القرى غير المعترف بها. هذه السنة الرابعة وعلى أعتاب اليوم العالمي لحقوق الإنسان المحدد في 10 ديسمبر اصدر تقرير يعرض فيه معلومات تم جمعها على مدار العام عن أهم أحداث هدم المنازل.

الهدم من قبل سلطات التنفيذ هي ظاهرة تحدث منذ سنوات عديدة كجزء من سياسة الحكومة التي تستهدف المواطنين البدو المطالبين بملكيه أرضهم التي كانوا يعيشون فيها من أجيال عديدة، وذلك للتخلي عن أراضيهم والانتقال الى المدن والقرى التي تم الاعتراف بها في العقد الماضي. في القرى غير المعترف بها يعيش أكثر من 70000 مواطن. ولكن الدولة تنفي وجودها، القرى لا تظهر على الخرائط الحكومية لمديرية التخطيط في وزاره الداخلية. في طريق الوصول الى مدخل القرى الغير معترف بها لا توجد إشارات ولافتات التي تدل على مدخل القرية؛ سكان القرى يعانون من عدم الحصول أو الوصول إلى المياه وعدم حصولهم على شبكة الكهرباء الرئيسية؛ وأيضا عدم حصولهم على خدمات البنية التحتية مثل الطرق و شبكات الصرف الصحي، وغيرها من الخدمات.

الموافقة على الخطة الحكومية المعروفة باسم "برافر- بيغن" في عام 2011¹ مشروع قانون حكومي ينظم تسوية الاسكان البدوي في النقب، والتي صودق عليها في القراءة الأولى في شهر يونيو عام 2013² واستخدمت للسلطات كدعم حكومي للاستمرار في الهدم في عام 2013 وخصوصا لتوزيع أوامر الهدم الهائلة التي تبدو في السنوات ألم قبلة. مخطط برافر يستهدف ن قل 40000 شخص بالاقوة وتدمير قرى عديدة وبعض القرى كانت قائمة منذ عشرات السنوات وحتى قبل قيام دولة إسرائيل. مخطط برافر يستهدف لمسارين باستثناء " مشروع قانون " موافقة 4\14\23 (الخطة الحضرية) في عام 2012. ومسار الاقتصادي في إطار الخطه ألا اقتصاديه عام 2012 تم استثمار الأموال في التربية والعمل وأيضا بزيادة قوات الشرطة . أيضا اقامة مديرية لتنفيذ قوانين التخطيط والبناء وأقيمت وحدة شرطة خاصة المسماة بوحدة " يواف ". الموافقة على الخطه في الكنيست ودقها للمناقشة في لجنة أداخليه في الكنيست. بالإضافة الى استثمار ميزانيات والموافقة على الخطه الحضرية الكبرى والتحصير الفعلي لتنفيذ الخطه.

نحن نعتد قد أن عمليات الهدم في السنوات الأخيرة، تقارب الـ 1000 منزل سنويا لم يسبق لها مثيل في العالم. أنها تأتي لتهديد السكان وللإشارة إلى تدمير المنازل والأراضي وترك الأراضي والانتقال إلى المدن. تعزيز البرنامج الحكومي وتأثيره على هدم المنازل في المستقبل يتطلب متابعة مستمرة من السلطات وتقديم تقارير منتظمة عن هذا الانتهاك الجسيم لحق الإنسان في السكن والإسكان، والتي

¹ قرار الحكومة رقم 3707 لتنفيذ توصيات اللجنة لتنظيم الاسكان البدوي في النقب

² من صحيفة هآرتس , تاريخ 15.12.2013

هي جزء من الاتفاقيات الدولية المختلفة وجزء من الحق في الحياة في إسرائيل. أهمية هذا التقرير هو أنه يقدم نظرة ثاقبة بالنسبة للتهديد بالهدم اليومي وفي ظل ذلك يعيشون عشرات الآلاف من المواطنين. التقرير مهم بشكل خاص هذا العام، نظرا لبرنامج الحكومة التي من شأنها أن تزيد من عمليات الهدم من أجل تحقيق تركيز السكان البدو في البلدات.



بيت مهدوم في القرية الغير معترف بها وادي النعم

2. وقائع السلب، النهميش وعدم الاعتراف- السياسة الإسرائيلية حول الأراضي تجاه البدو في النقب

يعتبر العرب البدو مجموعة من السكان الأصليين الذين يعيشون في النقب منذ مئات السنين. في عام 1948، بلغ عدد سكان العرب البدو في النقب من، 60000 إلى 90000 شخص، وهناك باحثين الذين يقدرون أن عدد السكان كان أعلى من ذلك الرقم. خلال الحرب عام 1948 هرب معظم البدو من النقب إلى سيناء ومصر. في نهاية الحرب، بلغ عدد سكان البدو 11000 نسمة.

في بداية سنوات الخمسينات تجمع السكان البدو في منطقه جغرافية صغيرة (حوالي 1500 ميل مربع) في النقب الشرقي. المنطقة التي امتدت على مساحه المثلث الجغرافي بين ديمونا و عراد و بئر السبع، لقيت بمنطقة "السياح" وكانت تحت الحكم العسكري حتى عام 1966. الأراضي في هذه المنطقة هي أقل خصوبة من الأراضي المزروعة من قبل البدو في النقب الشمالي الغربي - قبل الحرب، والتي صادرتها الدولة بعد الحرب عام 1948. بعد بداية الخمسينات لم يبق عرب بدو في شمال غرب النقب. وقد حولت الأراضي في هذه المنطقة إلى التجمعات السكنية التعاونية "الكيبوتسات" والتي شكلت حديثاً. نقل السكان إلى النقب الشرقي أدى إلى نزع ملكية أراضيهم، وتجميعهم بأراضي ليست لهم، جعلتهم مهجري الداخل. قانون التخطيط والبناء الذي سن في عام 1965 نفى وجودهم في المنطقة، والتي أصبحت تعد كأراض زراعية، حيث أصبحت قرى عديدة غير معترف بها وغير قانونية في نظر الدولة.

سياسة التجاهل وعدم الاعتراف استمرت في مخططات إضافية فيما بعد والتي حدثت في منطقه النقب. المخططات التي شاركت في تطوير منطقة النقب لم تأخذ بعين الاعتبار 73000 مواطن الذين يعيشون في القرى غير المعترف بها. خطة تطوير النقب، ونقب 2015، التي تبنتها الحكومة في نوفمبر 2005، تتجاهل وجود عشرات القرى غير المعترف بها. مخطط متروبولين بئر السبع يتجاهل وجود القرى غير المعترف بها ويتجاهل سكانها. القرى لا تظهر على خرائط التخطيط ولم يتم تعيين اي قرية عربية واحدة م مقارنة بالقرى التي تم الاعتراف بها في المنطقة.

أقيمت قرية تل السبع في أواخر الستينات والتي تعد من أول القرى البدوية التي خططت من قبل الحكومة وتهدف الى تجميع السكان القرويين في مجتمعات حضرية. منذ منتصف سنوات التسعينات أقيمت ستة مجتمعات إضافية: رهط كسيفه، عرعره النقب، الاقية شقيب السلام وحورة. منذ ثلاثة عقود، اتبعت الدولة سياسة سبع بلدات وبذل الجهود لتركيز السكان البدو في هذه القرى، بالمقابل في الاستمرار بسياسة توزيع السكان اليهود في الأراضي. ابتداء من هذه الفترة نظرت الدولة للسكان البدو على انهم يريدون السيطرة على أراضي النقب، وتعدت قد أن تجميعهم في البلدان هو الحل. في البلدان البدوية تتوفر البنية التحتية والمياه الجارية والكهرباء والطرق، ولكن تبقى مهملة. الوضع الاجتماعي

والا اقتصادي فيها متدن، وتعاني من الفقر الشديد وارتفاع معدلات البطالة، اجرام وتدن الخدمات الحكومية³.

على مر السنين، نشأ نزاع بين مؤسسات الدولة والسكان البدو في الساحة القانونية. هذه المناقشات أجريت أيضا في العقود الأولى لقيام الدولة، وكان



عمليات الهدم في القرية الغير معترف بها عتير

³منتدى التعايش السلمي في النقب للمساواة المدنية (2013) توفر الخدمات الحكومية , المصالح التجارية, والمرافق العامة, في القرى العربية, التمييز ضد العاملين العرب في المكاتب الحكومية بالنقب.

الناقش حول السؤال: بناء على أي من القوانين يتم تقييم الملكية على الأراضي في النقب؟

الدولة، التي تعتمد على الرأي الذي كتب على يد المحامية فليئا البيك في التقرير من 1975 الملقب باسمها . تعتقد بان أراضي النقب مصنفة تحت مسمى "الموات" التي أخذت من قانون الأراضي العثمانية وتعني "ارض الموتى". القانون يعرف الأراضي التي تتواجد بعيدا عن المناطق السكنية كأراضي بملكية الدولة وتحديد الأراضي في هذه الفئة يجعل من الصعب على المتقدمين البدو بمطالبة وإثبات ملكيتهم للأرض⁴.

من ناحية أخرى، يدعي البدو أن النظام القانوني والتي اخذ منها تعريف ارض " الموات" لا تتماشى مع الحقيقة على أنهم عملوا في الأرض وعاشوا فيها. بعد سن قانون الأرض في عام 1969، وعندما سمح بذلك قدم البدو خلال سنوات السبعينات حوالي 3220 دعوى مطالبين بالأراضي لموظف تسوية الأراضي في وزارة العدل والتي تتضمن حوالي مليون دونم، ومنها التي نظمت عند تقديم مطالبات 800000 دونم.

بالمقابل لعدم اعتراف الدولة بملكية البدو على في النقب وفي إطار البلدان الأسبعة التي أقيمت. أجرت أدولة مفاوضات مع المطالبين بملكيتهم على الأرض.

⁴شكري بدارنة، في (2006 نوفمبر). نظرة قانونية على التخطيط التمييزي. من "ليس على الخريطة: البرامج لتطوير النقب والمجتمع العربي في النقب". مؤتمر لمعهد ادوا ، اقيم في سينميتك نل ابيب 26.11.2006

حيث عرضت عليهم تعويضات وبالمقابل التنازل على مطالبتهم للأراضي وإخلائها والانتقال إلى إحدى البلدان التي أقيمت. وفي هذه الطريقة نظمت 380 من طلبات الملكية للأراضي على مساحة 205,670 دونم وبعضها تم الاتفاق عليها بالتعاون مع المدعين وغيرهم في خلال عملية التوافق الإجباري، كما هو الحال في تل الملح.

في عام 2004، بدأت الدولة في تبني سياسة "مطالبات مضادة"، حيث قدمت دعاوى بملكيتها للأراضي والتي يدعي البدو أنها بملكيتهم، في هذه الحالة أجبرت الدولة المواطنين البدو في إثبات ملكيتهم للأرض في المحكمة. هذه السياسة، التي حلت محل سياسة التفاوض وعرض سياسات صارمة ضد السكان البدو. وقد تم خلال السنوات الأربع الماضية تقديم حوالي 450 من الدعاوى المضادة من قبل إدارة أراضي إسرائيل. حتى الآن، من إجمالي 200 من المطالبات التي قدمت إلى المحكمة فازت الدولة كل من المطالبات⁵.

في عام 2003 أنشأ المجلس الإقليمي أبو بسمه، حيث ضم جميع القرى البدوية المعترف بها. في عام 2005 أنشأت قرية لقس من عشيرة الترابين وبعد ذلك اعترفت الحكومة بإحدى عشرة قرية أخرى: بير هداج، قصر السر، أم بطين، أبو قرينات و قرية دريجات. بالإضافة الى ذلك بدأت وزارة الداخلية بتخطيط القرى: الفرعه وأبو تلول. وجميع هذه القرى في المجلس الإقليمي أبو بسمه، ولكن بسبب

⁵مُنْتَدَى التَعَايِش السَّلْمِي فِي النِّقَب . (2012) . خَطَوَات لَسَلْب النِّقَب: سِيَاَسَةُ الدَّعَاوِي المَضَادَّة تَجَاه العَرَب فِي النِّقَب

الصعوبات الإدارية انقسم المجلس الإقليمي أبو بسمة إلى قسمين واحدة الصحراء والقسوم.

على مر السنين السكان البدو عانوا من سياسات عديدة، وتهدف إلى تحقيق اليأس والنزوح إلى البلدات الثابتة. و قد تفاوتت التدابير لتحقيق هذا الهدف: عدم إعطاء توصيل المياه، ومضايقة الدوريات الخضراء، وتسجيل والسيطرة على القطعان، وتدمير الخيام و ثم هدم منازل. تميزت نهاية سنوات التسعينات بهدوء نسبي حول موضوع هدم المنازل في القرى الغير معترف بها. تم تجديد النشاط وتعزيزه في بداية العقد الماضي، ثم بدأت سياسة صارمة أدت إلى هدم مئات المنازل في كل عام، ويتميز بسلوك وحشي وعنيف من جانب قوات الشرطة ضد السكان. في عام 2008، وخلال عمل لجنة تسوية الإسكان البدوي ألفتة " لجنة غولديبرغ " تم هدم 225 منزلا، عدد منخفض نسبيا. المحكمة أيدت هدم المنازل في البلدات المعترف بها. عندما قررت نائبة رئيس المحكمة المركزية في بئر السبع "سارة دوفرات" في فبراير عام 2010، في الدعوى الإدارية (253/09) هدم 65 منزلا في مناطق المجلس الإقليمي أبو - بسمة. قدم مجلس أبو بسمة الإقليمي مارس 2010 استئناف إلى.

المحكمة العليا (2219/10) الذي أمر بإعطاء الوقت للمجلس لترخيص المنازل. على حسب تقارير لجنة رقابة البناء في عام 2009 هدم 254 منزل. في عام 2010، قررت كل من وزارة الداخلية ودائرة أراضي إسرائيل إلى هدم المنازل

بثلاثة أضعاف في كل عام وتدمير حوالي 700 منزل. في عام 2011 تم هدم حوالي 1000 منزل.

ألا يعيشون في البلدان حوالي 14100 شخص و 73000⁶ من البدو الذين يملكون الأراضي يعيشون في عشرات القرى غير المعترف بها والتي تفتقر للبنية التحتية: خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي والطرق والتعليم وجمع القمامة.

⁶ عدد السكان في القرى غير المعترف بها تم حسابه تقديريا بعد معرفة اعداد السكان في السبع بلدات وطرحهم من العدد الكلي للمسلمين في لواء بئر السبع والتي نشرت اعدادهم في المجلة السنوية للاحصائيات عام 2013 الصادرة عن قسم الأحصاء المركزي. من الممكن ان يكون العدد كبير نظرا لتسجيل بعض سكان البلدات في القرى.

3. هدم المنازل

في إطار الاستعداد لتنفيذ مخطط برافر يتضمن المخطط إخلاء عشرات الآلاف من المواطنين البدو والذي يعكس ارتفاع وتيرة الهدم التي تحدث في كل أسبوع . حيث يتم توزيع أوامر هدم البيوت وجولات مكثفه من قبل قوات التفتيش في القرى غير المعترف بها وفي القرى التي تم الاعتراف بها والمدن المخططة في العقد الماضي قد تميزت السنة الماضية بتنفيذ عمليات الهدم بعنف وبصورة عدوانية أكثر مما كانت عليه في السنوات السابقة، وذلك باستخدام قوة من مئات رجال



عائلة تقف على انقاض بيتها المهدم في قرية السيد

الشرطة والجنود وأفراد الدوريات الخضراء. أيضا، بالإضافة إلى مئات المنازل التي دمرت هذا العام وتدمير مجمعات سكنية بأكملها.

على حسب التتبع الذي أجراه المنتدى التعايش السلمي في النقب حول هدم البيوت ، يبدو أن العام الماضي كانت وتيرة هدم المنازل وتنفيذ عمليات الهدم مرتفعا جدا. في كل من شهر أغسطس، سبتمبر وأكتوبر نفذت حوالي 11 حادثّة من هدم المنازل وتوزيع أوامر الهدم . السكان الذين يعيشون في القرى قدموا تقارير على دوريات التفتيش الأسبوعية التي تتكون من ثلاث مركبات دورية للشرطة المعززة بقوات المباحث في القرى. هذا العام صعّدت الشرطة عملياتها عندما أُلقت القبض على امرأة أثناء الهدم في منطقة الشرقية وبعض من سكان بير هداج والعرا قيب. أيضا، طلبت الشرطة من المحكمة إصدار أوامر بإبعاد لسكان قرية العرا قيب لمنعهم من العودة إلى منازلهم في القرية ومنعهم من بناء المعرشات بدلا من المنازل المهدامة.

3.1 هدم المنازل في النقب - تحديث لعام 2012 وحتى منتصف عام 2013

في كل عام تهدم المئات من منازل البدو في النقب⁷. هذه صورة تحديثيه لما يجري على هذه المسألة الحساسة في النقب.

⁷ملاحظة : وزارة الداخلية تستعمل المصطلح هدم مبنى، في التقرير نتطرق الى المباني على انها بيوت وكل مبنى يهدم هو بيت

| هدم منازل | | | | | |
|--------------------------|-----------------|--------------------------|-----------------|--------------------------|----------------------|
| مجموع الفترتين | | يناير '13 - يوليو '13 | | يناير '12 - ديسمبر 12 | |
| القطاع الغير يهودي | مجموع السكان | القطاع الغير يهودي | مجموع السكان | القطاع الغير يهودي | مجموع السكان |
| 619 | 620 | 210 | 210 | 409 | 410 |
| 6 | 25 | 2 | 4 | 4 | 21 |
| 636 | 731 | 187 | 236 | 449 | 495 |
| 1261 | 1376 | 399 | 450 | 862 | 926 |
| | | | | | أمر الهدم الإداري |
| | | | | | أمر الهدم القضائي |
| | | | | | الهدم ذاتي |
| | | | | | المجموع |

الجدول 1: عمليات الهدم في المنطقة الجنوبية في عام 2012 حتى منتصف عام 2013

عمليات الهدم التي نفذت في عام 2012 حتى منتصف عام 2013 في المنطقة الجنوبية معروضة في جدول 1. بناء على الجدول يبدو أن خلال عام 2012 هدم 862 منزلاً للسكان البدو وتم هدم 399 منزل في منتصف عام 2013.

في عام 2012 تم هدم 410 مبني في منطقه الجنوب والتي عرفت كمباني غير قانونية، تحت أوامر الهدم الإدارية. من مجموع عمليات الهدم هدم 409 للسكان غير اليهود (99.7٪)، أي أن الأغلبية المطلقة في هدم المنازل كانت عند البدو. في ذلك الوقت دمر 21 مبنى بموجب أوامر قضائية (19٪) و 4 منهم لدى السكان العرب.

من شهر يناير حتى يوليو 2013، هدم 210 منزلاً بأوامر إدارية في المنطقة الجنوبية، حيث حدثت جميع عمليات الهدم عند السكان العرب في النقب. بالإضافة إلى ذلك هدمت أربعة مبان تحت أوامر الهدم الإدارية (50٪) التي دمرت اثنين منهم في الوسط العربي.

بالإضافة إلى ذلك سجلت دائرة أراضي إسرائيل والمشرفين على التنفيذ باستخدام التخويف والتهديد بفرض دفع رسوم لتغطية تكاليف الهدم، ظاهرة جديدة: السكان بأنفسهم ينفذون هدم بيوتهم. هذه الظاهرة انتشرت في الفترات التي عرضت في التقرير. في عام 2012، الهدم من قبل مالكو البيوت يقارب ل-53.4% من مجموع عمليات الهدم وفي عام 2013 كانت الظاهرة تقارب -52.4% من مجموع عمليات الهدم. في عام 2012، 495 من السكان هدموا بيوتهم بأنفسهم (90,7%) و 449 عملية هدم نفذت من قبل المواطنين العرب في الجنوب. خلال النصف الأول من عام 2013، تم هدم 236 منزلاً من قبل أصحابها، و 178 عملية هدم نفذت من قبل المواطنين العرب (75%).

أوامر الهدم الإدارية هي أوامر تصدر عن طريق لجنة التخطيط المختصة للمنطقة التي ستقع فيها عملية الهدم. في حالة المجتمع البدوي، القاطنة في منطقة لا تتبع لنفوذ معين، فإن أوامر الهدم تعطى بواسطة اللجنة للتخطيط والبناء في لواء الجنوب. توزيع أوامر الهدم تتم عبر الصاق الأمر على حائط المبنى المنوي هدمه ومن الممكن تنفيذ عملية الهدم بعدها ب 24 ساعة. لا يمكن الصاق أوامر هدم إدارية لمباني مأهولة بالسكان لأكثر من 31 يوم أو لمباني مضي على بناءها 60 يوم. في حال كانت السلطة المعنية بهدم مبنى من هذا النوع فأن عليها إصدار أمر هدم قضائي.

أوامر هدم قضائية هي أوامر تصدر عن طريق قاضي و قد يكون ملف جنائي ضد صاحب المبنى. في حال تم هدم البيت بأمر قضائي فأن تكاليف الهدم تقع على عاتق صاحب المبنى.

3.2 التدمير المتكرر للقرى الغير معترف فيها

صبغة جديدة، ظهرت في عام 2013، وتتعلق بتدمير مناطق بأكملها و أحياء في القرى غير المعترف بها. في الماضي أجريت عمليات تنفيذ الهدم بهدم مبان فردية. هذه السنة شهدت المنطقة حالتين من تدمير أحياء، في القرية غير المعترف بها عتير وفي العرا قيب (2010 حتى اليوم أكثر من 57 مرات). هذه الحالات الثلاث التي أجريت فيها عمليات الهدم وتم هدم قرى بأكملها. نلاحظ بان هذا الاتجاه يتزايد. من الجدير بالذكر أن حالات هدم حارة في قرية سعوة، وهدم قرية أم الحيران وعتير يتم التداول بها في المحكمة العليا.

الهدم قرب عتير

في صباح يوم 16 مايو نفذت في القرية غير المعترف بها عتير عملية هدم هائلة عشرة منازل و اقتلاع المئات من أشجار الزيتون وذلك في ظل استخدام قوات كبيرة. القوات تضمنت عشرات الشاحنات لإخلاء المجمع، سيارات الشرطة والجرافات التي اقتحمت القرية في الساعة 07:30. خلال عمليات الهدم أغلقت الشرطة جميع الطرق المؤدية إلى القرية حيث منع من سكان القرية الذين لم يتواجدوا في وقت الهدم من إمكانية وصولهم لعائلاتهم. أيضا السكان الذين تواجدوا أثناء عملية الهدم، لا يمكنهم الخروج من القرية لساعات طويلة. الأطفال



اشجار زيتون ا قتلعت خلال عملية الهدم في عتير، عينة من مئات الاشجار التي ا قتلعت يومها

الذين تب قوا في القرية اجبروا لرؤية تدمير بيوتهم وفي معظم الحالات كانوا دون كلا الوالدين. بعد حوالي 5 ساعات والتي تم فيها إغلاق حركه السير في المنطقة ومع انتهاء أعمال الهدم وإخلاء قوات الشرطة من القرية. أن قوات الشرطة رفعت حظر التجول وسمحت للعائلات الدخول اليها بعد الانتظار على حواجز الشرطة. بعد أربعة أشهر، في 17 سبتمبر، هدمت خمسة منازل أخرى في القرية، وبالتالي انتهت عمليات الهدم في المجمع. حالات أخرى تم فيها إغلاق الطرق حدثت خلال قسم من أحداث هدم قرية العرا قيب غير المعترف بها و قرية بير هداج المعترف بها.

قرية العرا قيب حيث هدمت القرية خلال ال 2013 حوالي 15 مرة، وخلال السنوات منذ العام 2010 هدمت القرية حوالي 58 مرة . منذ 2011 يسكن سكان القرية في ساحة المقبرة , حيث هناك يوجد بعض الامان والحماية لهم ولاغراضهم الشخصية من خطر الهدم المتكرر لا قرية .

3.3 أوامر الهدم الإدارية بسبب التجديدات

قانون التخطيط والبناء يسمح إصدار أمر هدم إداري فقط عندما تم بناء منزل جديد. في الحالات التي يجري بناء جديد كإضافة لمبنى قائم، تطبيق أوامر الهدم الإدارية فقط لذلك. ومع ذلك، فإن دائرة أراضي إسرائيل تبنت تفسيراً آخرًا لذلك في القرى غير المعترف بها وتقوم بهدم المبنى كله، حتى لو كان تجديد أو إضافة بسيطة. على سبيل المثال، في يناير كانون الثاني عام 2013، في قرية الضاحية غير معترف بها شمال رهط هدمت مبنى بأكمله، بعد بناء ثلاث درجات في الباب الأمامي. في حالات أخرى تم هدم بيوت أضيفت قطعة بلاستيك لنافذة أو غطاء لا تصدير أو هيكل السقف.

حالة هدم أخرى مؤسفة تتعلق بنيت من صفيح. تم بناءه وتعيش به نحو 40 عاما امرأة تبلغ من العمر 65 عاما مع حفيدها البالغ من العمر 16 عاما. حيث تتلقى المسنة الدعم المادي والنفسي من قبل الخدمات الاجتماعية منذ عام 1997 حيث يساعدونها في تربية حفيدها والذي هجره والداه. على مدار السنين تضرر المبنى وأصبح يحمل الثقوب والفتحات. التي اضطرت المرأة وحفيدها العيش فيه وهم مكشوفون تماما لأعراض الطقس. في السنوات الأخيرة تدهورت الحالة



هدم قرية العرا قيب

الصحية للمسنة وفي فصل الشتاء حصلت على تبرع لتغطية المبنى بالطوب. بعد الانتهاء من التجديد، تم إلصاق أمر الهدم الإداري على المبنى ثم هدمه! للمرأة وحفيدها لا يوجد بدائل سكنية أخرى، فيما عدا المبنى الذي هدم. و قالت إنه عرض عليها من قبل سلطة تنظيم الاستيطان البدوي في النقب شراء قسيمة بناء في حورة وتعويض مادي، ولكن بعد هدم السلطات للمبنى نفوا الوعود.

عقب الأمطار والرياح والعواصف التي وقعت بين التواريخ 11.12.13 - 14.12.13 تضررت ودمرت مئات المنازل في القرى غير المعترف بها، على ضوء ما ذكر فان اي إصلاح وترميم لهذه المنازل سيكون سببا لإصدار أمر هدم وهدم المنازل.



الحارة التي هدمت في قرية عثير - المباني باللون الاسود هي مباني مؤقته بنيت مكان العشر المباني التي هدمت

3.4 هدم السكان لمنازلهم بأيديهم

في قانون التخطيط والبناء بند 205 (1)⁸، تنص على أنه يحق للدولة رفع دعوى في المحكمة ضد أصحاب المبنى الذي هدم تحت أمر الهدم القضائي على تكاليف الهدم. قبل عامين، طرحت مبادرة تشريعية لإجراء تغيير على قانون التخطيط والبناء ليشمل إحالة تكاليف الهدم بالأمر الإداري، وهو ما يعني ان يدفع صاحب المبنى التكاليف من خلال أمر لجنة التخطيط والبناء، أثناء عملية الصياغة، تم تسجيل تحديد القانون فقط من الأراضي الخاضعة لسيادة إسرائيل بعد تقديم اعتراض من عضو الكنيست زئيف الكين، ولم يتم إدراج مناطق يهودا والسامرة في صياغة القانون.

حتى الآن لم يتم الانتهاء من العملية التشريعية على ان تستكمل من خلال الإصلاحات في التخطيط. ومع ذلك، اختارت دائرة أراضي إسرائيل سياسة رفع دعوى قضائية ضد مواطنين لإجبار المحكمة أن تأمر المدعى عليه بدفع تكاليف الهدم⁹.

بواسطة استخدام التهديد بفرض تكاليف الهدم تجبر دائرة أراضي إسرائيل السكان على هدم منازلهم بأنفسهم، ووفقا للمعلومات الواردة في هذا التقرير، تم تدمير

⁸ قانون التخطيط والبناء ، بند 205 (1).

⁹ موقع دائرة أراضي اسرائيل ، 12 مبنى غير قانونية في النقب هدموا بحملة تطبيق القانون. نشرة تاريخ 08.12.13

236 مبنى والتي تشكل 70% من المباني المهدامة في النقب في النصف الأول من عام 2013 تم هدمها من قبل أصحابها.

3.5 حراثة محاصيل

بالإضافة الى عمليات هدم البيوت, تقوم السلطات في الفترة الأخيرة بهدم واقتلاع وحرث المحاصيل الزراعية . الدوريات الخضراء, شرطة اسرائيل ودائرة اراضي اسرائيل, قاموا خلال هذا العام بحراثة المئات من الدونمات المزروعة بواسطة السكان البدو في النقب.



القوات تحرت محصول قرب بلدة حورة

4. الاستخدام المفرط للقوة من قبل وكالات إنفاذ القانون

شهدنا هذا العام أن أحداث الهدم تشارك فيها قوات كبيرة ومنها، مفتشو دائرة أراضي إسرائيل والدوريات الخضراء، موظفين من مديرية الجنوب لتنسيق تنفيذ قوانين الأراضي في النقب وحدة قتالية من الشرطة الخاصة التي تديرها المديرية، فضلا عن مفتشون من وزارة الداخلية، م قاول الهدم والإخلاء. كل القوى في عمليات الهدم قد تصل إلى مئات الموظفين. م قاولو الهدم مزودون بآليات الهدم الثقيلة والجرارات والجرافات وآلات تكسير البطون، والعديد من الشاحنات. يمكن القول ان القوة المفرطة نسبيا مع حجم المهمة والتي قد تتلخص أحيانا بهدم بيت من صفيح فقط. التسليح المفرط التي تعتمد السلطات يدل على رغبتها في زرع الذعر والخوف على المجتمع البدوي وإيصال رسالة حول المتوقع ان يحصل. كما وانه دلالة على نهج السلطات تجاه المجتمع البدوي على انه تهديدا استراتيجيا وعدم اعتباره مجتمعا مدنيا له حقوق متساوية في دولة ديم قراطية.

4.1 مديرية التنسيق وتنفيذ قانون العقارات والسلطة التنفيذية

قوات المعززة المكلفة بهدم البيوت البدوية في النقب شكلت نتيجة الزيادة الكبيرة في الميزانيات التي تم نقلها إلى السلطات التي تشرف على قوانين التخطيط والبناء في لواء الجنوب. وأحد التعابير عن هذه الزيادة في الميزانيات المخصصة لهذا الغرض من ذلك هو إنشاء "إدارة التنسيق وتنفيذ قوانين الأراضي". حيث أقيمت هذه المديرية من خلال القرار الحكومي رقم 3707 بشأن تنظيم

الاستيطان البدوي في النقب¹⁰، حيث تعترم تطبيق عمليات الهدم المكثفة المقررة تمهيدا لتنفيذ خطة برافر في السنوات القادمة. "إن مهمة مديرية الجنوب لتنسيق قوانين الأراضي في وزارة الأمن الداخلي هو تصميم السياسات وخطة عمل، ويخضع لسياسة الوزير والمدير العام، وكذلك تنسيق وإرشاد الهيئات ذات الصلة بتنفيذ قوانين الأرض والتخطيط والبناء في النقب، في محاولة لتنسيق الجهود الوطنية للحد بشكل كبير من الغزو والبناء غير القانوني على أراضي الدولة"¹¹.

مهام المديرية كما تظهر على موقع وزارة الأمن الداخلي¹² هي:

- تركيز الجهود الوطنية للحد من الغزو والبناء غير القانوني في النقب.
- تنسيق وتسهيل ومتابعة إجراءات التنفيذ بين كافة الأذرع العاملة على تنفيذ قوانين الأراضي والبناء في النقب. والتي تشمل:
 - الوحدة الوطنية للإشراف على البناء في وزارة الداخلية
 - قسم الإشراف في دائرة أراضي إسرائيل
 - الدوريات الخضراء في وزارة جودة البيئة
 - اللجان المحلية للتخطيط والبناء ذات الصلة بالموضوع
- تركيز المعلومات والمعرفة المطلوبة لإجراءات التنفيذ في النقب.
- تشكيل سياسة تطبيق قومية النقب.
- إعداد خطة تنفيذ سنوية ومتعددة السنوات، تحديد الأولويات، الأهداف والمؤشرات

¹⁰ قرار الحكومة رقم 3703 من يوم 11.09.2011 بند 6 (أ) - ستقام وحدة لتنفيذ قوانين الارض ضمن وزارة الامن الداخلي.

¹¹ اقتباس من موقع وزارة الامن الداخلي.

¹² موقع وزارة الامن الداخلي، مديرية الجنوب لتنسيق تنفيذ قوانين الارض في النقب.



هدم بيت قرب قرية السيد

4.2 وحدة يوأف

بغية تنفيذ نشاطات المديرية تم إنشاء فرقة خاصة في وزارة الأمن الداخلي سميت وحدة "يواب"، حيث تتمثل مهمتهم في فرض قوانين الأراضي: أي دعم عمليات الهدم وإخلاء المنازل والقرى. وحدة "يواب" هي جزء من اللواء الجنوبي في الشرطة ويقع مقرها في مقر شرطة الذقب في مدينة بئر السبع. لإنشاء وحدة ونشاطاتها تم تخصيص عشرات الملايين من الشواقل. ميزانية خطة برافر في وزارة الأمن الداخلي هي 215 مليون لآ لخمس سنوات. تمك الوحدة المعدات الحديثة، بما في ذلك طائرات الهليكوبتر، معدات لمكافحة الشغب وخرطوم المياه والصبغة وسيارة خاصة لتحديد مواقع مكالمات الهاتف المحمول، وأسلحة خاصة وغيرها من العتاد. تضم الوحدة حاليا نحو 150 مقاتلا، ومن المتوقع أن تنمو إلى 400 محارب في المستقبل، يقف على رأس الوحدة قائد الوحدة للفتنانت جنرال يوسي غولان¹³. حيث تجري الوحدة دوريات منتظمة في القرى غير المعترف بها لتحديد المباني المراد هدمها، ومرافقة القوات العاملة في القرى¹⁴. هذه الوحدة تنضم إلى وحدات أخرى عاملة في منطقة الذقب، وتتخصص في تطبيق تخطيط سياسة الهدم والسلب، مثل الدوريات الخضراء.

¹³ شروط القبول لهذه الوحدة هي خريج وحدة قتالية في الجيش مع درجة مستخدم سلاح 05 مع خبرة سابقة في القتال في الجيش أو الشرطة

¹⁴ ynet. "كيف سيتم إخلاء البدو من البيوت"، خير من يوم 25.10.13. نشر أخيرا في 07.12.2013

5. ملخص

الاتجاهات التي لاحظنا من خلال التقرير تعكس تشديد الرقابة العنيفة على القرى غير المعترف بها. سياسة هدم البيوت متواصلة هذا العام وخصصت لهذه المهمة فرق عمل و قوات شرطة كبيرة.

الدمج بين مراجعة البيانات المقدمة هنا والرصد السنوي الذي تجريه منظمة، تشير إلى أن حجم عمليات الهدم مماثلة لتلك التي كانت في السنوات السابقة. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد القوات العاملة في تنفيذ عمليات الهدم بشكل ملحوظ.

سياسة هدم المنازل، ترفع سوط الهدم والترحيل على رؤوس 73000 سكان القرى غير المعترف بها - مواطني إسرائيل - فهم لا يستطيعون بناء منازلهم في ظل غياب التخطيط الحكومي في قراهم بشكل قانوني. هدم المنازل هي جزء من محاولة الحكومة "التركيز" السكان البدو في النقب بشكل قسري في بلدات تعاني الفقر والتهميش، من أجل تطهير الأراضي للاستيطان اليهودي في المناطق الريفية، مع العلم أنها موجود بوفرة في النقب. هذه السياسة هي عنصرية، ولا يمكن تطبيقها كما وأنها تمس في النسيج الاجتماعي والحياة في النقب.

زيادة القوى العاملة في اذرع التنفيذ تشير الى نية الحكومة للسنوات القادمة. يبدو أن الغرض منها الاستعداد لعمليات الهدم والإخلاء في إطار الخطة الحكومية

و قانون تنظيم وتسوية الإسكان البدوي في النقب، والحديث عن إخلاء 40000 مواطن.

يشار ان عمليات الأشرف تطبيق هذا العام بطريقتين: عمليات هدم واسعة النطاق وزيادة دوريات الإشراف في القرى غير المعترف بها من قبل قوات كبيرة وترهيب السكان. استخدام معدات ثقيلة واستخدام قوة هائلة ثقيلة بغية ردع السكان أن خطر الهدم يحدق بهم. ونحن نعتقد أن سياسة الترهيب هي لغرس الشعور بين أوساط المجتمع البدوي أنه أمام القوة المشرفة والهادمة لا يمكن تغيير أي شيء، والاستسلام فقط إخلاء والتنازل عن الأرض.

يشار انه يستشف من رصد الميزانيات الهائلة ، وزيادة السلطات التنظيمية والوحدات القتالية تشير إلى أنه حتى قبل موافقة الكنيست، يبدو ان خطة برافر تطبق على أرض الواقع. فقوافل من سيارات الشرطة ودائرة أراضي إسرائيل تقوم بدوريات في القرى كل أسبوع، تثبت أن الدولة تستعد وربما أنها جاهزة لعمليات الإخلاء.

في مذكرة قانون برافر وصياغته، والذي أقرته الكنيست بالقراءة الأولى، لا يوجد تفسير لكيف ستقوم البرنامج بتصميم المنطقة، وأي القرى سيتم إجلائها وإلى أين، وأي القرى سيتم الاعتراف بها، هذا يقودنا إلى استنتاج مفاده أن عمليات الهدم ونشاطات القوات المختلفة هي التي توفر مؤشرا للتوقعات الأكثر دقة للخطة الحقيقية للسلطات، التي كانت قد بدأت بالفعل ولكنها ما زالت مخفية عن الجمهور.

القوات الكبيرة ، ومئات أفراد الشرطة والمعدات الثقيلة التي تدمر المنازل كل أسبوع في قلب القرى، تزرع الغضب والإحباط والاعتراب في أوساط المواطنين البدو تجاه دولتهم. في معظم الحالات لا توجد بدائل سكنية للمنازل التي هدمت، وهذا يجبر السكان على إقامة مأوى لأسرهم بشكل عاجل. بغض النظر عن حقيقة أن هذه السياسة ظالمة وتسلب العرب البدو حقهم على أراضيهم، فإن معناها المدني خطير على المدى الطويل. فهي تفرض على المواطنين المستضعفون وخاصة الأطفال، لقاء صادم مع الدولة، فهي تخلق التوتر، وتزرع في قلوبهم شعور من الغضب والإحباط الضخم وتحول دون إمكانية تحقيق تكافؤ الفرص والحقوق المدنية.



الحياة مستمرة تحت الهدم

كتابة التقرير: أوري طرابولوس
تصميم: يوسف مكيتون
صور: ورديت غولديير ومنتدي
التعايش السلمي في النقب
ترجمة للعربية: جلال الزيدانة
مراجعة وتدقيق: راتب ابو قرينات

www.dukium.org

info@dukium.org

Cell: 050-770-111-8 / 050-770-111-9

Fax: 08-648-38-04

P.O.B. 130 Omer, 84965

